٢٠١٠/١٠/١

قروض سكنية بفوائد 1,632% لعناصر قوى الأمن

طربيه: نستعمل مبالغ محددة من الاحتياطي الإلزامي

ريفي وطربيه بعد توقيع البروتوكول (علي علوش)

وقع المدير العام لقوى الامن الداخلي اللواء أشرف ريفي، ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بروتوكول تعاون سكني، يقضي بإقراض عناصر قوى الامن الداخلي لشراء مساكن، بفائدة ١,٦٣٢ في المئة، لفترة ٢٥ عاما. وجرى حفل التوقيع في مقر جمعية المصارف .

أشار رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الى ان المصارف تجهد «لاستقطاب مدخرات اللبنانيين وتنميتها والحفاظ عليها، من المقيمين وغير المقيمين. وبالمقابل نؤمن توظيفاً آمناً ومجدياً لهذه الأموال المؤتمنين عليها. ومن منطلق التوظيف الآمن والمجدي ما نوفره من قروض وتسليفات للاقتصاد اللبناني بكل مكوناته مؤسساتٍ وأفراداً، قطاعاً عاماً وخاصاً، عاصمةً ومناطقَ. فالمصارف تؤدي وظيفتها في الوساطة المالية بشكل منتظم ومتوازن ومجد وهدفنا المساهمة الفعلية في إنماء الاقتصاد وسوق العمل والمساهمة في رفع مستوى الأفراد والأسر اللبنانية من خلال دعم استهلاكها وتوفير حاجياتها السكنية والتعليمية والصحية .»

وقدر طربيه القروض للأفراد حالياً بثمانية مليارات دولار استفاد منها ما يقارب ٣٨٠ ألف مقترض ومن ضمنها ٦٤ ألف مستفيد من قروض إسكانية، ما يشكل ١٣% من إجمالي المستفيدين من تسليفات المصارف. وتشكل محفظة الإقراض السكني التي تخطّت ٣,٦ مليارات دولار حالياً ١٠% من إجمالي الإقراض للقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في لبنان. وتكاد أن تمثل ٥٠% من محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية. فامتلاك مسكن هو حلم كل لبناني. فالمسكن عنوان بارز للنجاح والاستقلالية على المستوى الشخصي وللاستقرار الاجتماعي وللانتماء الوطني .

أضاف رئيس جمعية المصارف «ان انخراط الجمعية النَشيط في بلورة هذه الاتفاقات بدءًا بالمؤسسة العامة للإسكان ومروراً بجهاز إسكان العسكريين وبوزارة الزراعة وبصندوق تعاضد القضاة وبوزارة المهجرين وصولاً اليوم إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إنما ينبع من قناعات بأداء دورنا في محيطنا ومجتمعنا خاصةً باتجاه فئات عزيزة وكريمة تَحول مداخيلها دون ولوج سوق السكن بالآجال والشروط التجارية العادية. فكانت آليات الدعم هذه التي نحن بصدد واحدة هامة منها والتي تسمح لنا بإقراضها لآجال طويلة حتى ٢٥ عاماً وبفوائد فعلية بحدود ١،٦٣% وتكاد أن تعادل متوسط كلفة التشغيل لدى مصارفنا .»

وقال ريفي «في سبيل المسعى المستمر لتحسين الوضع الاجتماعي للعناصر، وذلك اقتناعاً منا بأن الاستقرار الاجتماعي للعنصر يولد استقراراً نفسياً له وبالتالي زيادة قي قدراته الإنتاجية، أنجزت هذه المديرية العامة، بدعم خاص من وزير الداخلية والبلديات ومؤازرة مشكورة من وزيرة المال وبموافقة الحكومة اللبنانية، بروتوكول تعاون مع جمعية المصارف لتسهيل تأمين قروض بفوائد تفاضلية لعناصر قوى الأمن الداخلي وذلك لأغراض الإسكان. ولم يكن لهذا البروتوكول أن يبصر النور لولا مساعدة حاكمية مصرف لبنان من خلال إعطاء المصارف حق استعمال الاحتياطي الإلزامي بما يتيح خفض كلفة القروض الممنوحة. أما جمعية المصارف، شريكنا في هذا البروتوكول، فقد كان دورها أساسياً وسيبقى في المساهمة مع الحكومة في تعزيز مستوى معيشة عناصر قوى الأمن الداخلي واستقرارهم الاجتماعي، ومن جهة ثانية المساهمة في سياسة تعزيز الاستقرار النقدي التي ينتهجها مصرف لبنان من خلال تشجيع استعمال الليرة اللبنانية في الدورة الاقتصادية .»